

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون
البند ١٧ (د) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/68/436/Add.4)]

٢٠٣/٦٨ - السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٢٤/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٩٠/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٠٧/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٩٢/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٩٠/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن السلع الأساسية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠^(١) والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي اعتمدت في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥^(٢) وقرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية^(٣)، والوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة لمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي دعا إليها رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣^(٤)،

(١) القرار ٢/٥٥.

(٢) القرار ١/٦٠.

(٣) القرار ١/٦٥.

(٤) القرار ٦/٦٨.



وإذ تشير كذلك إلى برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في العقد ٢٠١١-٢٠٢٠،^(٥)

وإذ تحيط علماً بالأهداف المحددة في إعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي المعقود في روما في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الذي يعيد تأكيد التعهد بالقضاء على الجوع والفقر^(٦)،

وإذ تشير إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية،^(٧)

وإذ تشير أيضاً إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تحيط علماً بالنتائج التي تمخضت عنها الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية^(٨)، وبالقرارات الأخرى التي اتخذها والاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣،

وإذ تحيط علماً أيضاً بالإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالاحتياجات الإنمائية لأفريقيا المعقود في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨،^(٩)

وإذ تحيط علماً كذلك بإعلان وخطة عمل أروشا بشأن السلع الأساسية الأفريقية اللذين اعتمدا في مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة المعني بالسلع الأساسية المعقود في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وللذين أقرهما المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثامنة المعقودة في الخرطوم في الفترة من ١٦ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦،^(١٠)

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(٦) انظر الوثيقة WSFS 2009/2 الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

(٧) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٨) TD/500/Add.1.

(٩) القرار ١/٦٣.

(١٠) انظر A/60/693، المرفق الثاني، المقرر (VIII) EX.CL/Dec.253.

وإذ تشير إلى خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(١١)، والوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، والمعونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(١٢)،

وإذ يساورها بالغ القلق من استمرار تأثر الكثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، المعتمدة على السلع الأساسية، تأثراً شديداً بتقلبات الأسعار، وإذ تقر بالحاجة إلى مواصلة بذل الجهود من أجل تحسين الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية من حيث التنظيم، عند الاقتضاء، ومن حيث الكفاءة والقدرة على الاستجابة والأداء والشفافية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بغية التصدي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية،

وإذ تعرب عن بالغ القلق من استمرار التأثيرات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ولا سيما في التنمية، وإذ تسلم بوجود أدلة على حصول انتعاش متفاوت وهش، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي، على الرغم مما يبذل من جهود كبيرة ساعدت على احتواء المخاطر القصوى وتحسين ظروف السوق المالية وإدامة الانتعاش، لا يزال يمر بمرحلة حرجية محفوفة بمخاطر المهبوط، بما في ذلك التقلبات الشديدة في الأسواق العالمية، وارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما في صفوف الشباب، والمديونية في بعض البلدان، واتساع نطاق الضائقة المالية، الأمر الذي يطرح تحديات بالنسبة للانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي ويعكس الحاجة إلى إحراز تقدم إضافي نحو الحفاظ على الطلب العالمي وإعادة التوازن إليه،

وإذ تقر بالتأثير السلبي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية، وخاصة في النساء والفتيات،

وإذ تقر أيضاً بأن بلدانا نامية عديدة لا تزال تعتمد اعتماداً شديداً على السلع الأساسية الأولية بوصفها المصدر الرئيسي لإيراداتها من التصدير وإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل وتكوين المدخرات المحلية، وبوصفها القوة المحركة للاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضاء على الفقر،

(١١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(١٢) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ تقرر كذلك في هذا السياق بأن الكثير من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية يعتمد بشدة على السلع الأساسية الأولية، وإذ تقرر أيضا بالتحديات والاحتياجات الخاصة التي تواجه تلك البلدان، التي تخلف الكثير منها عن الركب فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تقرر بأن حالة عدم اليقين السائدة في أسواق السلع الأساسية العالمية تعزز الحاجة إلى معالجة إشكالية السلع الأساسية معالجة شاملة، يشمل ذلك أمورا من جملتها الطلب على السلع الأساسية وقدرات الإمداد وإيرادات السلع الأساسية والاستثمارات في الاقتصادات التي تعتمد على السلع الأساسية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتنوع أوضاع واحتياجات فرادى البلدان ولتعزيز تنميتها المستدامة، وإلى توطيد العلاقة بين جملة أمور، منها التجارة والأغذية والتمويل والاستثمار في الزراعة المستدامة والطاقة والتصنيع،

وإذ تؤكد أهمية وضع سياسات لمعالجة القضايا الهيكلية الأطول أجلا في اقتصاد السلع الأساسية وإدماج السياسات المتعلقة بالسلع الأساسية في استراتيجيات أوسع نطاقا للتنمية والقضاء على الفقر على جميع المستويات،

وإذ تحيط علما بجميع المبادرات الطوعية ذات الصلة بالموضوع الهادفة إلى تحسين الشفافية في أسواق السلع الأساسية وتخفيف أثر التقلبات المفردة في الأسعار،

وإذ تؤكد أهمية توفير معلومات آنية دقيقة شفافة للمساعدة على التصدي للتقلب المفرط في أسعار الأغذية، وتلاحظ المبادرات العالمية والإقليمية التي تشمل نظام معلومات الأسواق الزراعية ومنتدى الاستجابة السريعة التابع له اللذين تستضيفهما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمبادرة المشتركة بين المنظمات لنشر البيانات، وقواعد البيانات والبرامج الإقليمية الأخرى، وتحث المنظمات الدولية المشاركة فيها والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والحكومات على كفالة نشر مواد إعلامية آنية عالية الجودة عن أسواق الأغذية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية^(١٣)؛

(١٣) A/68/204.

٢ - تشدد على ضرورة بذل المزيد من الجهود للتصدي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية، بسبل تشمل على وجه الخصوص مساعدة المنتجين، ولا سيما صغار المنتجين، على إدارة المخاطر؛

٣ - تهيب بالمجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من أجل التصدي للعوامل التي تخلق عوائق هيكلية أمام التجارة الدولية وتعرقل أموراً من بينها التنوع، بما في ذلك الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ومحدودية فرص الحصول على الخدمات المالية، مما يؤدي إلى ندرة الموارد المتاحة للاستثمار في قطاع السلع الأساسية، والهياكل الأساسية التي تتسم بالضعف، ولا سيما فيما يتعلق بتكلفة وسائل النقل والتخزين ومدى توافرها، ونقص المهارات في مجال إنتاج وتسويق المنتجات البديلة؛

٤ - تدعو، في هذا الصدد، إلى الاختتام الناجح لجولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية والخروج منها بنتائج موجهة نحو التنمية تضمن، في جملة أمور، زيادة فرص وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق؛

٥ - ترحب بالدعوة إلى عقد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في بالي، إندونيسيا، في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وتؤكد ضرورة التوصل إلى نتائج متوازنة وطموحة وشاملة وذات توجه إنمائي؛

٦ - تدعو إلى اتخاذ مجموعة متسقة من الإجراءات السياساتية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمعالجة التقلبات المفرطة في الأسعار ودعم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في التخفيف من الآثار السلبية، وخصوصاً بتسهيل تحقيق القيمة المضافة وتعزيز مشاركة هذه البلدان في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة للسلع الأساسية والمنتجات المتصلة بها، وبدعم تنوع هذه الاقتصادات على نطاق واسع، وبتشجيع استخدام ومواصلة تطوير أدوات وصكوك واستراتيجيات لإدارة المخاطر تكون موجهة نحو السوق؛

٧ - تؤكد أهمية وضع وتعزيز السياسات والاستراتيجيات الزراعية التي تعترف بالدور الحاسم الذي تضطلع به المرأة في مجال الأمن الغذائي وتحسين نتائج التغذية وتناوله بوصفه جزءاً لا يتجزأ من تدابير التصدي في الأجلين القصير والطويل لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والتقلب المفرط في الأسعار والأزمات الغذائية في البلدان النامية؛

٨ - تسلّم بوجود إمكانيات للابتكار وتحسين الإنتاجية وتعزيز الصادرات غير التقليدية في معظم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما في أفريقيا، وتدعو إلى تعزيز الدعم المقدم من المجتمع الدولي وكذلك تبادل الخبرات في هذه المجالات في إطار التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب؛

٩ - **تشدد** على أهمية زيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية كوسيلة لتعزيز التنمية الزراعية وزيادة التنوع في السلع الأساسية، بما في ذلك إنتاج القيمة المضافة، والتجارة بهذه السلع، وتحث المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في أن تعمم، بناء على الظروف والأولويات الإنمائية الوطنية، سياسات تجارية وكذلك سياسات استثمارية ومالية سليمة بوصفها عناصر رئيسية لاستراتيجيات التنمية، وعلى مساعدة تلك البلدان على الاستثمار في البحث والتطوير في مجال الإنتاجية الزراعية ودعمهما؛

١٠ - **تنوه** بإقرار لجنة الأمن الغذائي العالمي في عام ٢٠١٢ للمبادئ التوجيهية الطوعية لإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني؛

١١ - **تنوه أيضا** بالعملية التشاورية الشاملة الجارية داخل لجنة الأمن الغذائي العالمي لوضع مبادئ طوعية وغير ملزمة للاستثمارات الزراعية المسؤولة التي تستهدف جميع أصحاب المصلحة المعنيين بتلك المبادئ أو المستفيدين منها أو المتأثرين بها؛

١٢ - **تؤكد** الأهمية الخاصة للمساعدة التقنية وبناء القدرات الهادفين إلى تحسين قدرة المنتجين على التنافس في مجال تصدير السلع الأساسية، وبخاصة في أفريقيا، وتدعو الجهات المانحة إلى توفير الموارد الضرورية لغرض المساعدة المالية والتقنية المخصصة تحديدا للسلع الأساسية، وبخاصة لبناء القدرات البشرية والمؤسسية، وكذلك تطوير الهياكل الأساسية للبلدان النامية، بغية الحد من العوائق المؤسسية وخفض تكاليف المعاملات وتعزيز تجارة السلع الأساسية فيها وتنميتها وفقا لخطط التنمية الوطنية؛

١٣ - **تؤكد أيضا** ضرورة أن يكون الهدف من مبادرة المعونة التجارية مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، على بناء ما تحتاج إليه من قدرات فيما يتعلق بجانب العرض ومن هياكل أساسية تتصل بالتجارة ليتسنى لها تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاستفادة منها والقيام، بشكل أعم، بتوسيع نطاق تجارتها؛

١٤ - **تشير** إلى الاتفاق على أن يواصل المؤتمر الوزاري والأجهزة المختصة في منظمة التجارة العالمية استعراض تأثير نتائج جولة أوروغواي في أقل البلدان نموا وبالبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية استعراض منتظما، بهدف اتخاذ تدابير إيجابية لتمكين هذه البلدان من تحقيق أهدافها الإنمائية، وتدعو في هذا الصدد إلى تنفيذ قرار مراكش الوزاري الخاص بالتدابير المتعلقة بما قد يحدث من آثار سلبية لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية؛

١٥ - تشجع البلدان المتقدمة النمو التي لم تقم بعد باتخاذ خطوات نحو بلوغ الهدف المتمثل في تنفيذ عملية وصول منتجات أقل البلدان نموا جميعها إلى الأسواق في الوقت المناسب وبصورة دائمة دون أن تفرض عليها رسوم جمركية أو تقرر لها حصص، والبلدان النامية التي تعلن أنها في وضع يسمح لها بالقيام بذلك، على أن تفعل ذلك، بما يتفق وإعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمده منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥؛

١٦ - تشجع بقوة المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الدولية على أن تساعد البلدان النامية، وبخاصة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، في معالجة آثار التقلبات المفرطة في الأسعار؛

١٧ - تؤكد من جديد أن لكل دولة سيادة دائمة كاملة من حقها أن تمارسها بحرية على كل ثروتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية؛

١٨ - تدرك أهمية زيادة الكفاءة والفعالية والشفافية في إدارة إيرادات القطاعين العام والخاص في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المتأتية من جميع السلع الأساسية والصناعات المرتبطة بالسلع الأساسية، بما فيها السلع التامة الصنع، دعما للتنمية؛

١٩ - تدرك أيضا المساهمات المهمة للصندوق المشترك للسلع الأساسية والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بالسلع الأساسية، وتشجعهما على القيام، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والهيئات الأخرى المعنية، بمواصلة تعزيز التنسيق فيما بينها ودراسة سبل تحقيق المزيد من الاستقرار في سوق السلع الأساسية وتعزيز الأنشطة المضطلع بها في البلدان النامية بهدف تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وإمكانية التعويل على عرض هذه السلع، وتعزيز التنويع وإضافة القيمة، وتحسين القدرة التنافسية للسلع الأساسية وتمتين سلسلة الأسواق وتحسين هياكل الأسواق وتوسيع قاعدة الصادرات وضمان مشاركة جميع الجهات المعنية بشكل فعال؛

٢٠ - تؤكد ضرورة أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وشركاؤه، بروح من التعاون المشترك بين الوكالات والشراكات التي تضم أصحاب مصلحة متعددين وضمن ولاية كل منهم، مشاركتهم الفعالة في إجراء بحوث وتحليلات ذات نهج تعاوني لإشكالية السلع الأساسية وما يتصل بذلك من أنشطة في مجال بناء القدرات وتوافق الآراء ليتسنى بانتظام توفير التحليلات والمشورة في مجال السياسة العامة المتصلة بالتنمية المستدامة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل؛

- ٢١ - تشجع على إيلاء الاعتبار المناسب لمسألة السلع الأساسية في إطار إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛
- ٢٢ - تؤكد أهمية تيسير الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، بما يتفق تماما وقواعدها؛
- ٢٣ - تشدد على الحاجة الماسة إلى توفير التمويل اللازم للتجارة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وحصولها عليه في ضوء تزايد صعوبة الحصول على جميع أنواع الائتمان ومع مراعاة القدرة على تحمل الديون؛
- ٢٤ - تؤكد أهمية استمرار النظر من الناحية الفنية في البند الفرعي المعنون "السلع الأساسية"، وتقرر إدراج هذا البند الفرعي في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السبعين، في إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي"؛
- ٢٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريرا عن التقييم المستكمل للاتجاهات والتوقعات المتعلقة بالسلع الأساسية، وأسعار السلع الأساسية في الأجل الطويل، وطرق تعزيز التنسيق فيما بين المنظمات الدولية المعنية بالسلع الأساسية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة.

الجلسة العامة ٧١

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣